

الوظيفة اللغوية للمزدوج الحركي - دراسة في البنية العميقية الكلمة والجملة

لily Abdul Razzaq alzaquzy / قسم اللغة العربية / كلية التربية / جامعة طرابلس / ليبيا.

l.alzaquzy@uot.edu.ly

الكلمات المفتاحية

البنية العميقية،
الجملة، الكلمة،
المزدوج الحركي،
الوظيفة اللغوية.

الملخص

هذا البحث يدرس ظاهرة المزدوج الحركي من حيث مفهومه وأشكاله والوظيفة اللغوية التي يقوم بها في اللغة العربية من مستوىاتها الصوتية والصرفية وال نحوية، ويصف تأثيره على البنية العميقية لكل من الكلمة والجملة التي يوجد فيها، والتحولات التي يحدثها بناء على وظيفته، صوتية كانت أم صرفية أم نحوية، محاولاً المواءمة بين التعليل القديم للظاهرة والتفسير اللساني الحديث المبني على وظائف مكونات اللغة، وأسفر البحث عن نتائج أهمها: يشكل المزدوج الحركي وحدتين صوتيتين في المقطع، وهو يحتوي على شبه صامت وحركة؛ يشكل شبه الصامت في الكلمة وظيفة فإ الكلمة أو عينها أو لامها، وقد تشكل الحركة في التركيب وظيفة مختلفة عن وظيفة شبه الحركة في المزدوج الواحد؛ ما يؤكّد وظيفته الصوتية، وقد يقوم بالوظائف النحوية التي تقوم بها الحركة من إعراب الكلمة، وما تقوم به أصوات المد من تشكيلها لضمان تحوي معاني تركيبية كالفعالية والإضافة، وأكّد البحث وجود مظاهر ثابتة لتحولات المزدوج يمكن أن تشكل قواعد جديدة لتصريف العربية بناء على وظيفته اللغوية، وأن القانون الصوتي يتنازع مع قوانين اللغة أخرى لتشكيل الكلمة والجملة في العربية، وأوصى بإعادة النظر في التفسيرات اللغوية القديمة التي شاكلها بعض الموضوع، ومحاوله إيجاد نظريات جديدة تتناسب مع الفهم الجديد للغات.

The linguistic function of the diphthong:

A study in the deep structure of the word and sentence

Laila Abdul Razzaq alzaquzy

l.alzaquzy@uot.edu.ly

Department of Arabic Language / Faculty of Education / University of Tripoli / Libya

Abstract

This research study the phenomenon of diphthong in terms of its concept, forms, and linguistic function in the Arabic language at the phonetic, morphological, and syntactic levels. It describes its effect on the deep structure of both the word and the sentence in which it occurs, and the transformations it causes based on its function, whether phonetic, morphological, or syntactic, attempting to reconcile the old explanation of the phenomenon with the modern linguistic interpretation based on the functions of the components of language. The research yielded results, The vowel pair forms two phonetic units in the syllable, and it contains a semi-consonant and a vowel. The semi-consonant in the word forms the function of the first, middle, or last letter of the word, and the vowel in the structure may form a different function than the function of the semi-consonant in the single pair, which confirms its phonetic function. It may perform the grammatical functions that the vowel performs in parsing the word, and what the vowel sounds perform in forming pronouns that contain syntactic meanings such as agency and addition. the most important of which is the existence of fixed manifestations of dual transformations that can form new rules for Arabic inflection based on its linguistic function. and that phonetic rules conflict with other linguistic rules governing word and sentence formation in Arabic. The author recommends revisiting old linguistic explanations that are somewhat ambiguous and attempting to find new theories that are consistent with the new understanding of languages.

Keywords

deep structure, sentence, word, diphthong, linguistic function.

لily Abdul Razzaq alzaquzy

مقدمة:

اهتم كثير من الباحثين في العصر الحديث - باختلاف مشاربهم العلمية والفكرية - ب النقد الغموض الحاصل في بعض الآراء القديمة قبولاً أو رفضاً أو تعديلاً، ومن الظواهر التي لاقت نقداً كبيراً ظاهرة الإعلال التي تصف التغيرات الحادثة في أحرف العلة، والتي أسهب علماء العربية في وصفها وتحليلها وتعليقها، بما وصلت إليه قريحتهم اللغوية وتذوقهم للغة، فلا يكاد يخلو مصنف قديم في الدراسات اللغوية من شرحها وتحليلها، ولا شك أن التحليل اللساني الحديث بعد استقرار علم الصوتيات في عالم الدراسات اللغوية أعاد النظر في بعض تلك الظواهر وتفسيراتها، ونتج عن ذلك ظهور مصطلحات جديدة مثل المزدوج الحركي الذي أعاد تفسير بعض مسائل الإعلال، ووضوح الغموض الكائن في التعليقات القديمة، ولم يكتب لهذا المصطلح الانتشار أو أن يحل محل التفسيرات القديمة للظاهرة؛ لعدم وضوح مسالكه للطلاب، وغموض وصف تحولاته من قبل الباحثين، وعدم الفصل بين وظائفه في المستويات اللغوية؛ فحاولت في هذا البحث تذليل هذه العقبات أمام الطلاب بالتفصير الواضح بأسلوب يسير، يمكنهم من إدراك قواعد تحولاته.

تمثلت إذا مشكلة البحث في اهتمام الباحثين بالجانب التشكيلي للكلمة، وإهمالهم بيان الوظيفة اللغوية للمزدوج في مستويات اللغة، وأنهم لم يسيروا على نهج يحدد أنواع التحولات التي يستقر عليها بناء الكلمة أو الجملة اعتماداً على وظيفتها، بل كان تركيزهم على تصحيح التعليقات القديمة بقوانين صوتية جديدة أو الانتصار لآراء الأقدمين، وخلطت تلك الدراسات بين مستويات اللغة عند تحليلها للمزدوجات، فأدخلت بعض المسائل الخاصة بالتركيب في المجال الصرفي، الأمر الذي أدى إلى غموض الظاهرة وتحولاتها، وعدم إدراك القانون الذي تسير عليه في تشكيل كل من الكلمة والجملة، ما أثار في النفس بعض الأسئلة، وهي:

ما الوظائف اللغوية للمزدوج الحركي؟ وكيف يسهم في بناء كل من الكلمة والجملة؟ -

كيف تعكس التحولات الصوتية الوظائف الصرفية والتركيبية للبني؟ -

ما مدى اطراد التحولات بين مستوى الكلمة ومستوى الجملة؟ -

وحاول هذا البحث إيجاد الحل لمشكلة غموض الظاهرة بتوضيحيها للطلاب من الجانب الوظيفي للمزدوجات الحركية، وفصل المستويات اللغوية التي وجدت فيها، باستهداف بعض النقاط لتحقيقها، ممثلة في:

إبراز الوظائف اللغوية التي يقوم بها المزدوج الحركي في تشكيل كل من الكلمة والجملة. -

بيان النهج الذي تسير عليه الظاهرة لتشكيل بني اللغة، مع رصد أوجه التداخل بين المستويين الصرفي والتركيبي وفصلها.

تقديم تفسير لساني شامل لظاهرة المزدوج الحركي وتحولاته بناء على وظيفته اللغوية. -

لily عبد الرزاق محمد الزقوزي

فقدمت بتقسيم البحث كالتالي:

- يبدأ البحث بمقيدة، فتمهيد- يضم تأصيلاً لمصطلحات البحث.
- المطلب الأول- يتناول الوظيفة الصوتية للمزدوج الحركي.
- المطلب الثاني- يحتوي على وظيفة المزدوج الصرفية.
- المطلب الثالث- يضم الوظائف التحوية للمزدوج.
- ينتهي البحث بخاتمة تضم أهم النتائج المتوصل إليها، والتوصيات الناجمة عنه.

واستخدمت المنهج الوصفي ببيان الظاهرة وتبعها في مستويات اللغة الثلاثة، والمنهج التحليلي بتحليل التحولات التي حدثت للكلمات والتراكيب للوصول إلى منهج واضح تسير عليه هذه التحولات.

واعتمد البحث على بعض الدراسات السابقة لأوائل الذين خاضوا في ربط ظاهرة الإعلال بالتفسير الصوتي الحديث، منهم دراسة د. عبد الصبور شاهين في كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية، (1980)، الذي اعترف فيه بمفهوم المزدوج الحركي، وأعاد النظر في تفسير بعض الظواهر الصرفية نتيجة لذلك، ود. فوزي الشايب الذي وطد دعائم هذه الظاهرة، ففسر بها تحولات كثيرة لبنية الكلمة مصححاً التعليقات الصرفية القديمة والحديثة في بحثه تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي، (1989)، وكتابه أثر القوانيين الصوتية في بناء الكلمة، (2004)، وكان لهذين المصرين الفضل في جمع مادة البحث، والانطلاق إلى الخطوات الرئيسية في التحليل اللغوي للظاهرة، ومن الدراسات التي استعنت بها دراسة عبدالله الكناعنة، (1995): أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، الذي جمع فيها المزدوجات الواردة في المؤلفات السابقة الحديثة منها والقديمة، ودراسة سعيد شواهنة، (2008): المزدوج الحركي بين الحقيقة والوهم، التي ناقش فيها مسألة إثبات وجود الظاهرة في العربية من عدمه، واطلعت على دراسة مجدي شحادات وآخرون، (2024) التي اهتمت بأثر المزدوج الحركي في تشكيل بنية الفعل المعتل واسم المفعول واسم الفاعل، فقد ركزت على جزء من الجانب الصوتي، فاستعنت عنها بمؤلفي الشايب.

تمهيد:

لفهم الظاهرة يجدر أن توصل المصطلحات المستخدمة في تحليلها، وهي: الوظيفة اللغوية والمزدوج الحركي والبنية العميقية.

أولاً- الوظيفة اللغوية (الصرفية والتركيبية):

عند إطلاق مصطلح الوظيفة في علم اللسانيات يحضر في الأذهان معينين لهذا المفهوم "الوظيفة باعتبارها دوراً تقوم به اللغة ككل والوظيفة باعتبارها علاقة دلالية أو تركيبية تقوم بين مكونات الجملة" (المتوكل، 1987، ص 50) والمراد بالوظيفة في هذا البحث التي

ليلي عبد الرزاق محمد الزقوزي

ورد تعريفها في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ترجمة لكلمة *Fonction*، وهي "الدور الذي يؤديه كل مكون (صوتية صرفية، كلمة، مركب ... إلخ) في البنية النحوية للعبارة، ...، الوظيفة في النحو التوليدية هي العلاقة النحوية التي تربط بين عناصر بنية معينة"(2002، ص 58)، وقد يقتصر المدلل اللغوي على الجانب التركيبية المحدد القائم على دراسة العلاقات التشعيرية بين الأصوات عندما تكون الكلمات، أو بين الكلمات عند تكوينها للجمل والعبارات، كما هو الحال في تدريس النحو العربي في وقتنا الحاضر، ولكن الربط العامل بين العلاقات التركيبية والدلالية هو ما كان عليه النحو العربي عند تأليفه قبل أن ينتقل إلى مرحلة التجريد، وهذا ما جعل بعض الوظيفيين يحددون ثلاثة أنواع من العلاقات الوظيفية بين الكلمات: العلاقة الدلالية كالمفند والمقبول والأداة، والعلاقة التركيبية كالفاعل والمفعول، والعلاقة التداولية كالمحور والبؤرة (المتوكل، 1987، ص 50)، ثم تطورت النظرة إلى وظيفة اللغة بأنها تقوم بوظائف عديدة يستلزمها الخطاب، كالإبلاغية والشعرية وغيرها من الوظائف الكلية التي تقوم بها اللغة، وهي لا تدخل في مدار البحث.

ثانياً- المزدوج الحركي:

المزدوج الحركي مصطلح حديث ترجم عن الكلمة الإنجليزية (diphthong) بمصطلحات عديدة - كما هو شأن المصطلحات اللسانية الحديثة التي طالتها يد الفوضى المصطلحية - منها: الصوت المركب (أنيس، د ت، صفحة 89)، والحركة المزدوجة (الشايق، 2004، ص 408)، والانزلاق الحركي (شاهين، 1980، ص 30)، أو المصوت المزدوج (مبارك، 1995، ص 84)؛ وذلك لأنه مصطلح لم يستخدمه الأقدمون، بل نتج عن الدراسات اللسانية الحديثة التي استقر فيها علم الأصوات الوظيفي، القائم على دراسة الجانب الوظيفي للأصوات وما تقوم به في تشكيل بنية الكلمة والجملة، وعرف بأنه: "النقاء صوتي لين أحدهما مقطعي، والآخر غير مقطعي" (أنيس، د ط، ص 89)، وأنه: "صوت يتكون من مصوتين بسيطين أو من مصوت بسيط وشبيه مصوت متاليين في مقطع واحد مثل فتحة + واو ساكنة أو فتحة + ياء ساكنة كما في يوم وبيت" (مبارك، 1995، ص 84).

ثالثاً- البنية العميقية (deep structure) :

ارتبط مصطلح البنية العميقية والمصطلح المقابل له البنية السطحية بالعالم الأميركي نعوم تشومسكي عندما أصدر كتابيه التراكيب النحوية 1957م وأوجه النظرية التحويلية 1956م؛ إذ يفترض النحو التوليدية التحويلي ثنائية البنية اللغوية (di-strata) ؛ بمعنى أن هناك تركيباً باطنياً يعرف بالبنية العميقية (deep structure) يعطي المعنى الأساسي للجملة - وهو مجرد افتراض قد تختلف وجهات النظر في تفسيره-، وتركيباً ظاهرياً متاحلاً عن التركيب الباطني يعرف بالبنية السطحية المنطقية (surface structure) (surface structure) ويقدم التفسير الصوتي للجملة، ويربط بين التركيبين نظام لغوي خاص يتمثل في القواعد التحويلية (الخولي، 1999، ص 6، 12، 25).

المطلب الأول - الوظيفة الصوتية:

تقوم الدراسات الحديثة بمحاولات عديدة لإيجاد نظرية لغوية عامة تتمحور حولها قواعد اللغات الإنسانية جماء؛ لذلك ظهرت نظريات قديمة وحديثة لضبط قواعد اللغة والربط بين التركيب الباطني لها والتركيب الظاهري، وما يدعو إلى تنظير الدراسات اللغوية أن "النظرية تعطي التحليل اللغوي فلسفته ومبراته واصطلاحاته" (الخولي، 1999، ص 6)، وقد توصل اللسانيون إلى ملامح عامة للأصوات البشرية في جميع اللغات، وختار كل لغة النظام الصوتي المناسب وتصفح ما يخالفها ضمن قواعد عامة، تشمل أصوات البشرية جماء. من تلك القواعد تقسيم الأصوات إلى صوائب وصوامت، أما تسلسلها وتتابعها فيخضع إلى أنظمة خاصة بكل لغة، تختلف فيها عن أنظمة اللغات الأخرى، ففي الإنجليزية مثلاً تتابع الحركتين في مقطع واحد من تتابع الصائتين (a)، و(i) في نطق الكلمة (high)، لا يتم استيعابها على أنها حركتان منفصلتان، لكنها تفهم على أنها صوت انتقالي انزلاقي واحد، يبدأ من العنصر الأول (high)، ثم ينزلق باتجاه العنصر الثاني، ويتم نطقهما بدفتة نبرية واحدة (جميل، 2007، ص 74)، وهذا النظام يختلف عنه في العربية "ف" الموجود في حوض وبيت ليس وحدة واحدة إنما هناك وحدتان مستقلتان هما الفتحة + الواو في حوض، والفتحة + الياء في بيت" (بشر، 2000، ص 167)، و (بشر، 1998، ص 40)؛ لأن النظرة الصرفية لهاتين الوحدتين تتمثل في اعتبارهما وحدتين صوتيتين منفصلتين تمام الانفصال (الكناعنة، 1995، ص 22).

فالواو والياء في نحو: (حوض) و(بيت) جزآن من حركة واحدة، وهو وصف - وإن كان ينطبق على النظام المقطعي في لغات أخرى - لا يمكن تطبيقه على العربية، والاختلاف الوظيفي بين الصورتين واضح، فالحركة لا تمثل إلا ذروة المقطع الصوتي (Peak)، وفي الإنجليزية مثلاً يعد كل من (y) أو (u) حركة واحدة، وفي العربية الفتحة حركة، والواو أو الياء اللتين شبيهتان بالحركة، وتمثلان خاتمة المقطع الصوتي (Coda): حُوَّ=(haw) أو بَيَّ=(bay).

بل إن الاختلاف النطقي بين المزدوج والحركة كذلك ظاهر، فإنماح الحركة يتم بعد اعترض الهواء عند مروره بشيء من التضييق أو الإغلاق لمجرى الهواء، إنما يحدد تنوعها تشكيل اللسان والشفتين كما هو موضح في نظرية حد الصائت لجونز، أما نصف الحركة فيعتبر الهواء في حالة إنتاجه نوعاً من التضييق الذي لا يصل إلى درجة الاحتكاك (شواهنة، 2008، ص 398).

إذا هو من حيث بناؤه المقطعي يعادل وحدتين منفصلتين، هما الحركة وشبه الصائب، ولكن تختلف أشكاله من حيث ترتيب وحدتيه؛ فقد يبدأ المزدوج بالحركة وينتهي بشبه الصائب، وقد يكون العكس، وعلى اعتبار ما يبدأ به المزدوج وما ينتهي به ينقسم إلى نوعين (شاهد، 1980، ص 31) :

أولاً-المقطع الصاعد (rising-diphthong)

الذي يبدأ بشبه الحركة ثم الحركة، وله ستة أشكال، هي: (wu - yu - wi - yi - wa - ya)، وذهب الشايب إلى أن العربية أبنت على اثنين منها في جميع السياقات وهما: Ya، وwa، وخالفت بين عنصري المزدوج في الأربعه الباقيه، إلا إذا أنت في

أول الكلمة؛ فتبقى بعامة (الشايق، 2004، ص 423)، ومن الناحية الوظيفية تعد الواو والياء في أول الكلمة صامتين يمثلان البدأة للمقطع الصوتي، فلا يمكن أن يبدأ المقطع بحركة أو شبهها، وهذا يتفق مع تفسير ابن جني في هذا السياق بقوله: "أن الياء والواو لما تحركتا قويتا بالحركة، فلحقتا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما" (ابن جني، سر صناعة الإعراب، د ط ، ص 20).

ثانياً-المقطع الهازي (falling-diphthong):

الذي يبدأ بحركة ثم يتقلل اللسان إلى موضع نطق شبه الحركة، وصوره الستة: (uw - iy - aw - ay) لم تستقل العربية منها المزدوج الذي يشكل الفتحة قبل الواو أو الياء الساكنة (ay) (ay) فبقيت، ولم تتأثر في نحو: شيء وحول، وقد تتماثل الحركات المختلفة أو تحدى الحركات المتشابهة في بقية المزدوجات حسب وظائفها وحاجة الكلمة أو الجملة لها، والقوانين الصوتية التي حكمت هذه التغيرات المماثلة والمخالفة، وكلها يصب في قانون الاقتصاد في الجهد؛ لأن نطق شبه الحركة مع الحركة يحتاج إلى جهد عضلي؛ ما أدى إلى تخفيف ذلك بالحذف أو التمايل، وهو ما عبر عنه علماء العربية الأقدمون بالاستقال والتخفيض في وصف تحولات هذه المزدوجات.

المطلب الثاني-الوظيفة الصرفية:

تنقسم القواعد الصرفية إلى قواعد أبانية، وهي توليدية، نستطيع بها صياغة الكلمات، وقواعد أحوال أبانية وهي تحويلية، تتمثل في الحذف والنقاء الساكنين والإعلال ... (عبد الدائم، 2006، ص 102)، وقد عرف التصريف بأنه: "العلم بالقانون الذي تعرف به أبانية الماضي والرابعى والمزيد فيه وأبانية الأمر وأبانية الفاعل والمفعول تصريف بلا خلاف، مع أنه علم بأصول تعرف بها أبانية الكلم لا أحوال أبنتها"، وهو يوافق قواعد الأبانية (التوليدية)، وأدخل في تعريفه بعض التغيرات، فقال: "إنما يدخل في أحوال الأبانية الابتداء والإملاء وتحفيض المهمزة والإعلال والإيدال والحدف وبعض الإدغام، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض" (الإسترابادي، 1982، 1 / 4 - 5)، أي ما يخص منها تشكيل بنية الكلمة، ويتفق هذا الجزء مع قواعد أحوال الأبانية (التحويلية)، وختلفت التفسيرات الصرفية لهذه التغيرات، ولأنها كانت بين أحرف العلة سميت بالإعلال عند علماء العربية الأقدمين، أما مصطلح الازدواج الحركي فقد بُرِزَ في التفسيرات الحديثة لتصيريفات العربية في الحركات وأشباهها، وتميزت اللغة العربية بنظام خاص في رفضه أو قبوله، فأثر في تشكيل بنية كثيرة من الكلمات بالتحولات الصوتية التي يحدُثُها؛ نتيجة لبعض التصيريفات التي تستوجبها معانٍ صرفية كاشتراق اسم الفاعل أو اسم المفعول وغيرها، أو تحويل زمن الفعل، فتستجلب علامات تؤدي هذه الوظائف، ولكن المزدوج يأبى أن تستقر الكلمة على الوزن المعهود، فيحدث تحولات تشكل الكلمات على هيئات مختلفة، يمكن إجمالها في الآتي:

ليلي عبد الرزاق محمد الزقزي

أولاً- فاء الكلمة:

سبق أن الواو أو الياء تشکلان مع الحركة بعدهما مزدوجا صاعدا تبقيه العربية بعامة إذا كان في أول الكلمة، والكلمة بمفهومها الصرفي-المعجمي عند العرب هو ما تحمله من أصوات أصلية يدور حولها المعنى المعجمي، وربطوا هذا بذلك فجعلوا للكلمة ميزان يرمز له بالفاء والعين واللام في مقابل الحروف الأصلية للكلمة التي تمثل الجذر الذي تدور حول دلالات الكلمة، والفاء الأصل الأول في جذر الكلمة، لا يمكن الاستغناء عنه أو استبداله إلا في تحولات البنية السطحية للكلمة، ويحدث ذلك إذا سبقت الفاء عالمة صرفية تحولها من صيغة إلى أخرى، مثال ذلك:

1- يتشكل المزدوج المابط *iw* في الآتي:

أ- الفعل الأمر المعتلة فاؤه بالواو، وحمل عليه المضارع والمصدر، فيقال في مضارع وعد وزن ووتب: يعد ويزن ويش، وفي المصدر: عدة وزنة وتبة. والأصل: يُوَعِّد وَيُؤْنِ وَوَعْدَة وَوَزْنَة، ويرى أغلب الأقدمين أن سبب حذف الواو في المضارع انتقاء العرب وقوعها بين ياء وكسرة فحذفوها استخفافا (ابن جني، 1954/1، 184)، ويرى الفراء أن حذف الواو من يعد ويزن لأنهما متعديان، واستنكره ثلub (السابق، 188/1)، فالفراء يرى أن سبب الحذف متعلق بوظيفة الفعل النحوية، واستنكر الشايب ذلك، كما أن السياق الصوتي لا يلزم إسقاطها (الشايب، 1989، ص 26) بل إن الإسقاط وقع في الأمر لتشوه المزدوج *iw* (وَعْد id) الذي تشكل بسبب حركة همة الوصل، وحمل المضارع والمصدر عليه (السابق، ص 30، 31). فحذف المزدوج كاملا في الأمر، والتحول كان كالتالي:

أوزن .zin ← زن iwzin

ب- وينشأ أيضا في الأمر والماضي من افتعل منه فالأصل اوتعد واتعد وفسره الأقدمون بأنهم "كَرُهُوا ترک الْوَاو عَلَى لَفْظِهَا لِمَا يُلْزِمُهَا مِنِ الْانْقِلَابِ بِالْحَرْكَاتِ قَبْلَهَا وَكَانَتْ بَعْدَهَا تَاءٌ لَازْمَةً فَقَلَبُوهَا تَاءً وَأَدْغَمُوهَا فِي التَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا" (المبرد، 1994، 1/229)، والسبب في تشكل المزدوج المستشقلي الإتيان بهمزة الوصل المكسورة، فحذف شبه الحركة لتتم حركة همة الوصل، ثم يتم الإدغام.

اتعد id ← ایتعد ittaid ← ایتعد id iwtaid

ومنه أيضا ما جاء على وزن مفعال مما فاؤه وآو نحو قولهم: ميعاد، وأصله: مُؤَعَّدٌ "فَلَمَّا سَكَنَتِ الْوَاوُ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ غَلَبَتْ عَلَيْهَا الْكَسْرَةُ فَجَذَبَتْهَا إِلَى جَنْسِهَا وَهُوَ الْيَاءُ؛ لَأَنَّ الْحُرْفَ إِذَا سَكَنَ ضَعْفٌ وَمَا تَسْكُونُهُ فَغَلَبَتْ عَلَيْهِ الْكَسْرَةُ" (الثمانيني، 1999، ص 312)، وهذا الوصف هو تماما وصف المزدوج الحركي *iw*، فيحذف شبه الحركة وتتم الحركة لتشكيل كسرة طويلة:

مِيَعَاد miyād ← ميعاد miwād

2- يتشكل المزدوج المابط *uy* في صياغة اسم الفاعل من أیقان فيقال: موقن والأصل: مُيقن، فتحذف الياء، وتتم حركة الميم

ليلي عبد الرزاق محمد الزقوزي

لتحول إلى واو مدية.

.mūqin ← مُيقن → .muyqin

ثانياً - عين الكلمة:

قد تشكل الياء والواو الأصل الثاني من جذر الكلمة المعجمي؛ لذلك فهما حسبان المفهوم الصري للكلمة أخْهَا حرفان، فقوياً بعين الكلمة في الميزان الصري؛ لأنها في هذا الموضع قد تشكل مزدوجاً حركيَاً سواء بتشكيلها مع الحركة بعدها فتكون مزدوجاً صاعداً أم مع الحركة قبلها فتكون مزدوجاً هابطاً، ولا تسلم من التغيير في كثير من الأحوال، منها:

1- يظهر المزدوجان ya، و wa في وسط الكلمة في الآتي:

أ- تصريف بعض الأفعال الجوفاء الماضية الواوية واليائية، نحو: قال وباع إذ الأصل فيهما قول وبَيْع، والتفسير القديم لهذه الظاهرة أن الواو والياء فتحتا وافتتح ما قبلهما فقلبتا أَلْفَا، أما في التفسير الصوتي الحديث فتحذف شبه الحركة وتبقى الفتحة لتنحدر إلى الفتحة قبلها فتشكل فتحة طويلة (ألفا).

bāyā ← بَيْع = باع ← bayā

ب- المضارع من هاب وخلف "فَإِنَّمَا نَقْلَوْا حَرْكَةَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ فَسَكَنَتِ الْعَيْنُ وَانْفَتَحَتِ الْفَاءُ، فَصَارَ: يَهَيْبُ، وَيَخَافُ، ثُمَّ أَتَبَعُوا الْيَاءَ وَالْوَاءَ الْفَتْحَةَ الَّتِي نَقْلَتِ مِنْهُمَا فَصَارَا أَلْفَيْنِ، فَقَالُوا: يَهَابُ، وَيَخَافُ" (الشَّمَانِي، 1999، ص 438). والتفسير الحديث حذف شبه الحركة ومد حركة الفاء.

يَخَافُ ← yanxafu ← يَخَافُ ← yanwafu ← يَخَافُ

ج- المبني للمفعول من بَيْع وَيَبَيْع، فنقولوا الفتحة من العين إلى ما قبلها، ثم قلبوها أَلْفَا لتحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما" (ابن يعيش، 2001، 5/435). إذا ينشأ المزدوجان wa-ya في وسط الكلمة نتيجة تشكيل صيغة الماضي الأجوف من المصدر أو تشكيل صيغة المضارع من بعض الأفعال نحو هاب وخلف، أو صيغة المضارع المبني للمجهول؛ فيؤدي بحركته وظيفة عين الكلمة، ثم تتحذف شبه الحركة لتنحدر ما قبلها أو تمطل (الشايسب، 1989، ص 58).

yubāyū ← يَبَيْع ← yubaŷū ← بَيْع

2- يظهر المزدوج الصاعد yi في صيغة المضارع الأجوف اليائي إذ الأصل فيه بَيْع، "نَقْلَوْا كَسْرَةَ الْيَاءَ إِلَى الْفَاءِ، فَسَكَنَتِ الْيَاءُ وَانْكَسَرَتِ الْفَاءُ" (الشَّمَانِي، 1999، ص 435). ولم تبق العربية على هذا المزدوج في هذه البنية بل تحول إلى ياء طويلة، فالتحول كان كالتالي:

بَيْع ← yabiŷū ← بَيْع ← yabiyū

3- يظهر المزدوج الهابط iy في:

ليلي عبد الرزاق محمد الزقوزي

- بعض تصريفات بناء الفعل الأجوف اليائي للمجهول؛ إذ يصاغ الفعل على فعلٍ فقيل في باع: بُيُع. سلباً الياء حركتها، ونقلوها إلى الفاء بعد إسكانها (ابن يعيش، 2001، 5/444).

- اسم الفاعل من اليائي باع يقول سيبويه: "واعلم أن فاعلا منها مهموز العين؛ وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل (فعل) منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان، والحدف فيه فيليبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء" (سيبوه، 1988، 4/348)، ويوضح الشهانبي الخطوات التي مر بها اسم الفاعل هنا بقوله: "إإن بنيت اسم الفاعل من باع وحاف وقام ونام وهاب أدخلت أللّا قبل هذه الألّف، فاجتمع ألفان فلم يخل أن تجمع بينهما، أو تسقطهما، أو تسقط أحدهما، أو تحرك أحدهما، والجمع بين ألفين محال؛ لأن كل واحد منهما قد دخل لمعنى وإسقاطه يخل بمعنى الذي دخل من أجله، ولا يجوز إسقاط أحدهما لثلا يتبعه الاسم بالفعل، ولا بد من تحريك أحدهما، ولا يجوز تحريك الألّول، لأنّه زائد لا حظ له في الحركة، وإنما زيد ليفصل بين الاسم والفعل، فوجب أن تحرك الألّف الثانية التي انقلبت عن عين الكلمة، وسواء انقلبت عن ياء أو واو، وإذا حركت الألّف انقلبت همزة، وكسرت فقلت: قائمٌ وبائع" (الشهانبي، 1999، ص 444، 445)، وهذا تكفل بيري الشايب طرحة، واعتماد وجهة النظر المعاييرية التي تقول بأن الأصل في قائل وبائع قاول وبائع، حذفت شبه الحركة وحققا الكسرة لتكامل الصيغة، فكانت همزة مكسورة (الشايب، 1989، ص 69).

بائع \longleftrightarrow باع \longleftrightarrow بايُع
 bā?i?un \longleftrightarrow bāi?un \longleftrightarrow bāyi?un

-4 يتكون المزدوج الصاعد *wi* عند بناء اسم الفاعل من الأجوف الواوي مثل قاول وقد تبين فيما سبق تصريفه، وفي جمع أول وسيد؛ "فتقول في جمع أول: أوايُل، وفي جمع سيد: سيائُل. والأصل أوايُل وسياوِد، فُقلبت الواو همزة لاستثنال الواوين والألّف، أو الياء والواو والألّف" (ابن عصفور، 1996، ص 224).

وبناء على التفسير الحديث تُحذف شبه الحركة وتحقق الكسرة إلى همزة مكسورة، كالتالي:

أوايُل \longleftrightarrow أوايُول \longleftrightarrow أوايُل
 awā?ilu \longleftrightarrow awāi?ilu \longleftrightarrow awāwilu

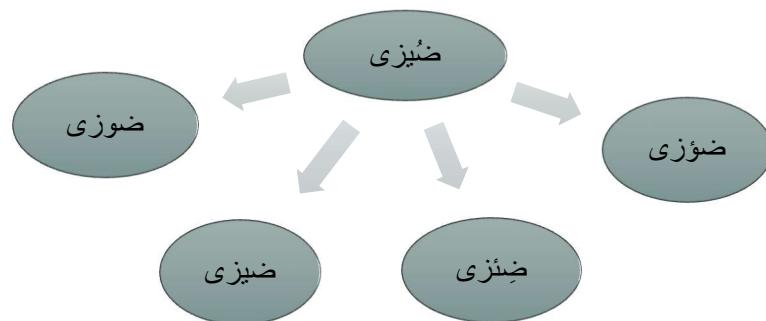
-5 ينشأ المزدوج *uy* في عين الكلمة:

- عند صياغة صفة على وزن فعلٍ من الفعل الأجوف، فيقال: طوي وضيزي، قال تعالى: «تَلَكَ إِذَا قِسْمَةً ضَيْزِي» [النجم: 22]، وقد فرق سيبويه بين تصريف ضيزي وتصريف طوي، وكثناهما على وزن فعلٍ، وعزا ذلك لاختلاف دلالتهما الصرفية فطوي اسم وضيزي صفة (سيبوه، 1988، 4/364) وضّح السيرافي ذلك بقوله: «عُلِيَّ إِنْ كَانَ اسْمًا وَكَانَ عَيْنُ الْفَعْلِ مِنْهُ يَاءٌ قَلْبُهَا وَأَوْاً لَانْضِمَامٌ مَا قَبْلَهَا، وَإِنْ كَانَ صَفَةً كَسْرُوا مَا قَبْلَ الْيَاءَ حَتَّى تَسْلُمَ الْيَاءُ، فَقَالُوا فِي الْأَسْمَاءِ طَوْيٌ، وَالْأَصْلُ طَبِيٌّ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الطَّيِّبِ، وَقَالُوا فِي الصَّفَةِ امْرَأَةٌ حَيْكَى، وَقِسْمَةٌ ضَيْزِي، وَالْأَصْلُ حَيْكَى وَضَيْزِي، لِأَنَّهُ مِنْ حَاكَتْ فِي مُشَيَّثِهَا تَحْيِكَ حَيْكَانَا وَضَيْزِي مِنْ ضَازِ يَضِيزِ وَلَيْسَ فِي الصَّفَاتِ فِعْلٍ فَيَصِيرُ حَيْكَى وَضَيْزِي، مُثْلِ بَيْضٍ وَأَصْلِهِ بَيْضٌ»، وربط تصحيح الياء بالصفة، فقال: "سلامة الياء في الصفة أولى، لأن الصفة أثقل من الاسم والياء أخف من الواو فجعل لفظ الخفيف للتنقيل" (السيرافي، 2008، 5/271). وسواء كان

القلب واوا أو ياء فإن ذلك للثقل الحاصل من انتقال الحركة من الضم إلى الكسر وتشكل المزدوج *uy* ، إذ وضح السيرافي أنما مثلاً يُضَىءُ ، والفارار إما يكون بحذف شبه الحركة ومطل الضمة ، أو ماثلة الضم للباء قبل حذفها ومطل الكسرا ، وقد ورد في لغات العرب فرارا منه بأشكال خرجت عن القاعدة ، كالقصة التي أوردها ابن جنِي عن الأعرابي الذي أبى لسانه أن ينطق طوي وينطقها طبي (ابن جنِي ، (د ط) ، خصائص العربية ، 1 / 77) ، والصور المذكورة في لسان العرب : "تَقُولُ الْعَرَبُ قِسْمَةً ضُؤْزِيَ ، بِالضَّمِّ وَالْهَمْزِ ، وَضُؤْزِيَ ، بِالضَّمِّ إِلَّا هَمْزِ ، وَضِئْزِيَ ، بِالْكَسْرِ وَالْهَمْزِ ، وَضِيزِيَ ، بِالْكَسْرِ وَتَرَكَ الْهَمْزِ" (ابن منظور ، (د ط) ، 7 / 230).

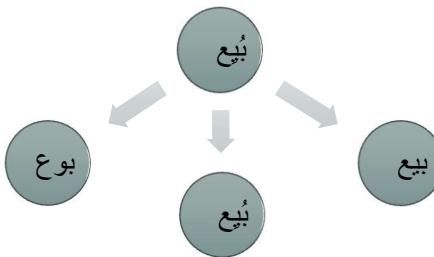
وبناء على التفسير الحديث فإن الصور تمثل في : تحقيق الياء بمحملها وماثلة حركة ما قبلها أو بقاوئه مضموماً أو مد الضم مع حذف شبه الحركة أو ماثلة الحركة التي ما قبل شبه الحركة كسراً ومدها ياء ، ويمكن تصورها على النحو الآتي :

ضِيزِيَ \longleftrightarrow ضُرِيَ \longleftrightarrow ضُؤْزِيَ \longleftrightarrow ضُؤْزِيَ
 ضِيزِيَ \longleftrightarrow ضِيزِيَ \longleftrightarrow ضِيزِيَ \longleftrightarrow ضِيزِيَ
 ضِيزِيَ \longleftrightarrow ضُرِيَ \longleftrightarrow ضُؤْزِيَ
 ضِيزِيَ \longleftrightarrow ضِيزِيَ \longleftrightarrow ضِيزِيَ \longleftrightarrow ضِيزِيَ



شكل (1) تحولات كلمة ضيزى

عند بناء الفعل الأجوف للمجهول ، يقال : بيع وقيل وسيء ، والأصل فيها قيل وبيع وسيء ، وتتصرف العربية للتخلص من هذا المزدوج بحذف شبه الحركة ومطل الضم أو ماثلة الحركة لشبه الحركة ومطلها أو الإبقاء على الأصل ، وهو ما يسمى في التجويد بالإشمام . وقد وصف ابن جنِي الإبقاء بأنه ليس مستحيلاً في الطوع والطاقة وإن كان مستثناً (ابن جنِي ، (د ط) ، سر صناعة الإعراب ، 19/1) ، ويمكن تصور الصور على النحو الآتي :



شكل (2) تحولات كلمة بيع

6- يظهر المزدوج المابط *uw* في اسم المفعول الواوي نحو مقول ومصوغ، وسيأتي بيانه في الزائد لمعنى صرفي، ويظهر أيضاً عند جمع صفة حوراء وأحور، فيقال: حُور، ولتصريحه طريقتان؛ الأشهر قلب شبه الحركة واوا (ضمة طويلة) حور، وهناك من قلبها ياء فقال حير (سيبويه، 1988، 4/348) ويرى بعض النحاة أن قلبها ياء ل المناسبتها للفظ عين، فلا يقال حير إلا إذا كانت مركبة مع عين (حير عين) فهو على سبيل الإتباع (السيراي، 2008، 5/247). إذا تخلصت العربية من هذا التركيب الصوتي إما بـ بد الضم بعد حذف شبه الحركة أو بـ مخالفته الضم إلى كسر الأول ثم مماثلته بالمد:

$\text{ħūr} \leftarrow \text{ħur} \leftarrow \text{ħuwr}$
 $\text{ħūr} \leftarrow \text{ħir} \leftarrow \text{ħiwr}$

7- يظهر المزدوج *iw* في أحد تصرفات كل من: ضيزي، وطوي، وبيع، وحور.

8- ينشأ المزدوج *yu* في اسم المفعول من الأجواف اليائي نحو مدین ومبیع وسيأتي بيانه في الزيادة لمعنى صرفي، وفي بعض أسماء الفاعلين نحو: سید ومتّ، فإن أصلهما سید میوت، وخالف في تفسير سبب التقلّب بعضهم يرى أنه "إنما انقلبت واوه لوقوع الياء الساكنة قبلها، وأصله میوت" (ابن جني، 1954، 1/202)، ومنهم من يرى أن "النطّق بالواو المكسورة مستنقلاً" (ابن عصفور، 1996، ص 222)، فإن جني يرى الاستنقال في نطق الواو المسبوقة بالكسر المتمثّلة في المزدوج *yu* وابن عصفور يراه في الواو المكسورة المتمثّلة في المزدوج *wi*، والأرجح قول ابن جني؛ لأنّه لو كان المزدوج *wi* لصرف كغيره من الصيغ بـ حذف شبه الحركة وتحقيق الكسراة وهمها نحو سیاود وقاول، ولكنه تصرف بـ تمثيل الواو مع الكسراة قبلها - كما هو الحال في تصرف المزدوج *yu* - ثم إدغامها في الياء بعدها، كـ الآتي:

$\text{سَيِّد} \leftarrow \text{سَيِّد} \leftarrow \text{سَيِّد}$

9- (ـي) *ay* (ـو) *aw* حافظت العربية على هذين المزدوجين في عين الكلمة كما هو في قول وبیع.

ثالثاً - لام الكلمة:

لام الكلمة هي الحرف الأخير الذي يتكون منه جذر الكلمة ولا يعتد بكثير من التغييرات فيه من الناحية الصرافية؛ لأن المعانى التحوية والتركيبية أكثر فاعلية في تغييره، إلا إذا اقتضى التغيير إفحام بعض الزوائد الصرافية السابقة أو اللاحقة للام التي تتطلب المخالففة أو المماثلة بين المزدوج والصوت المزدوج، ويقع ذلك في الموضع الآتية:

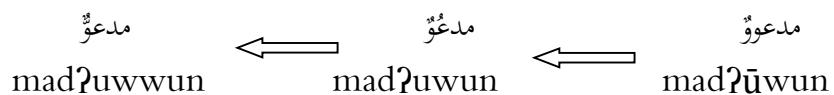
ليلي عبد الرزاق محمد الزقوزي

-1 بقي المزدوج *wa* في الفعل الناقص الواوي المنصوب نحو قوله لن يدعو الرجل أصدقائه، والفتحة على الواو والياء خفيفة، لكن حذف الواو والإتيان بالياء في نحو: دنيا وعليا، وأصلهما دُنْوٰي وعلوٰي، إنما حدث للمخالفة بين حركة الفاء واللام، والدليل على خفتها بقاؤها في نحو: قصوى، إذ يبقى المزدوج على حاله.

-2 حافظت العربية على المزدوج *aw* في عين الكلمة، ولكنه قد يتتحول في لامها مثل ما حدث في الأسماء التي تكون الألف فيها رابعة فتصاعدا نحو: مُغَرِّي وَمُعْطِي وَمَدْنِي "أصله: مُعْطَوٌ وَمُغَرَّبٌ وَمَدْنَوٌ فقلبوا الواو ياء فقالوا: مَعْطِيٌّ وَمُغَرِّبٌ وَمَدْنِيٌّ ثم تحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت أَلْفًا، فقالوا مُعْطَى وَمُغَرِّبٌ وَمَدْنِي، فهذه ألف انقلبت عن الواو، وكذلك الألف في "أَعْطَى" و "أَدْنِي" انقلبت عن ياء انقلبت عن الواو" (الشمايني، 1999، ص 286)، ولا داعي للتتكلف بالقلب ياء ثم قلبها ألفا، فبحذف شبه الحركة في المزدوج، وبقاء الفتحة أو مطلها يمكن تفسير التحول دون تتكلف:



-3 ييرز المزدوج *uw* في لام المفعول من الناقص الواوي مدعُو، والأصل مدعُو اجتمعت واوان "أدغمت الأولى في الثانية فصارت واواً مثقلة فقللت غَرَوْتَهُ فهو مَعْرُوٌّ، ودَعَوْتَهُ فهو: مَدْعُوٌّ، وضممت ما قبل الواو لتصبح وتنتمكَّنَ. وهذا هو الأصل المقيس" (الشمايني، 1999، ص 388) ويرى الشايب أن الواو الأولى اختزلت وعوض من الجزء المختل بتشدید الواو (الشايب، 1989، ص 76). فمررت الكلمة بالمراحل الآتية:



وقد يستبدل الضم بالكسر كما في مرضي ونفي الشايب (السابق) أن يكون الأصل فيه مرضوي، إذ أنه واوي، قال الشمايني: "وربما استقلوا في بعض هذا اجتماع الواوين مع الضمة قبلهما فقلبوا بدل الواو المشددة ياء مشددة فقد قالوا: مَرْضِيٌّ، وسنها المطر يسُنوها فهي مَسْنِيَّةٌ إذا سقاها، والأصل: مَرْضُوٌّ وَمَسْنُوٌّ" (الشمايني، 1999، ص 266)، ويظهر المزدوج أيضا في اللام المضمة بعد ألف زائدة في نحو كساوٌ، فتحذف شبه الحركة وتحقق الحركة همزة.

-4 يظهر المزدوج *yu* في اللام المضمة بعد ألف زائدة في نحو بنائي، فتحذف شبه الحركة وتحقق الحركة همزة.



-5 يتكون المزدوج *in* في الواو لام الكلمة المتطرفة ولم تبق العربية عليه للثقل؛ لأن آخر الكلمة ينبغي أن يكون خفيفاً، حتى لو كان واواً قبلها ضمة قلبت ياء والضمة كسرة كاللغاري" (الإسترابادي، 1982، 86/3)، والتفسير الحديث حذف شبه الحركة ومطل الكسرة.



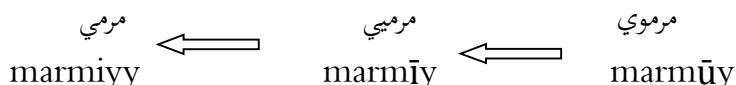
ليلي عبد الرزاق محمد الزقوزي

attāzī

attāzī

attāzīw

-6 المزدوج *uy* يتكون في اسم المفعول من الناقص اليائي مرميّ، وذلك بين واو مفعول والياء لام الكلمة "فإن كانت ياء فإنك تقلب من الواو التي قبل الياء ياء في اسم المفعول وتدغمها في الياء الأخيرة، وتكسر لها ما قبلها لتمكّن الياء تقول رئيّته فهو مرميّ، وسَيَّئَتُهُ فهو: مَسْقُيٌّ، والأصل فيه: مَرْمُوِيٌّ وَمَسْقُوِيٌّ؛ ليكون على وزن مضروب من الصحيح، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الأولى في الثانية، وكسرت عين الكلمة، ليتمكن القلب فقلت: مَرْمُوِيٌّ وَمَسْقُيٌّ (الثماني، 1999، ص 387). ويرى الشايب أن الأصل مرموي تحولت الضمة الطويلة إلى مسيرة طويلة للمماثلة وأدغمتا، فصارت مرميّ، وصارت ثم اختزلت الحركة الطويلة للمخالفة وعرض عنها بالتشديد فصارت مرميّ (الشايب، 1989، ص 77). أي أنها مرت بثلاث مراحل:



رابعاً- الرائد لمعنى صرفي:

عند بناء اسم المفعول من الثلاثي يؤتى بعلامتين صرفيتين: هما الميم المضمومة والواو التي ما قبل اللام فيبني على صيغة مفعول، وإذا كان الفعل أجوفاً تلتقي واو اسم المفعول مع واو الفعل أو يائه، فيحدثان مزدوجاً حركياً، تتصرف العربية للفرار منه إما بتغيير عين الفعل أو بتغيير واو مفعول، على اختلاف الآراء:

-1 يظهر المزدوج *yu* في اسم المفعول من الأجوف اليائي عند اجتماع الياء (عين الكلمة) مع واو مفعول، نحو: (مبّيوع)، (مدّيون). فبنو تميم يصحّحون الياء ولا يستقلّون الضمة فيها وأهل الحجاز يستقلّونها فيعلّونها. واختلاف التحويّون في كيفية الإعلال وفي الحرف الساقط، فكان الخليل وسيبوه ينقلان ضمة الياء من: مبّيوع إلى الياء فتنضم الياء وتكتسّن الياء، وبعد الياء الساكنة واو مفعول ساكنة فيجتمع ساكنان: الواو والياء فيسقطان واو مفعول لأنّها أحق بالإسقاط لزيادتها، ويقلّبان من الضمة قبلها كسرة لتصبح الياء. وكان أبو الحسن الأخفش يقول أنّ العرب استقلّوا الضمة في الياء فقلّلواها إلى ما قبلها فسكتت الياء، وبكلها ضمة، وبعدها واو مفعول ساكنة، فاجتمع ساكنان: الواو والياء، فيقلّبان الضمة كسرة ثم تسقط الياء، فتصادف الواو الساكنة كسرة ما قبلها فتنقلب ياء. (الثماني، 1999، ص 390، 391). وعلى هذا فإن تحولات بنية الكلمة العميقة حدثت بطرقتين على اختلاف الرأيين:

mabiyi? ← مبّيوع? ← mabuyu? ← مبّييع? ← mabyu? ← مبّييع?

mabī? ← مبّييع?

mabiw? ← mabu? ← mabuyu? ← mabyu? ← مبیع? ← مبیع? ← مبیع? ← مبیع?

-2 ينشأ المزدوج الصاعد *wi* في اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي، و"الأَكْمَمَ اسْتَشَقَلُوا وَاوِينَ وَضَمَّةً، لَأَنَّ الضَّمَّةَ بِمِنْزَلَةِ الواو؛ فَقَالُوا: صَغَتِ الْحَاطِمِ فَهُوَ: مَصْنُوعٌ، وَقَلَتِ الْحَقِّ فَهُوَ: مَفْوُلٌ، وَالْأَصْلُ: مَصْنُوعٌ" وَمَفْوُلٌ، فَنَقَلُوا الضَّمَّةَ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الصَّادِ مِنْ: مَصْنُوعٌ إِلَى الْقَافِ مِنْ مَفْوُلٌ، فَانضَمَّتِ الصَّادُ وَالْقَافُ، فَاجْتَمَعَ وَاوِانَ سَاكِنَانَ" (الشَّمَانِيَّيِّيُّ، 1999، ص 392)، والاختلاف الواقع بين النحوة عن أيٍّ من الواوين سقط لا يغير من بنية الكلمة التي آلت إليها، فأياً كانت المخنوفة، فإن الباقية مماثلة للمخنوفة وأدت الوظيفتين، وهناك لغة أبقيت على المزدوج كما هو، فقالت مصونو ومقول (ابن جني، د ط، خصائص العربية، 99/1).

المطلب الثالث- الوظيفة النحوية:

سبق أن المزدوج الحركي قد يمثل أصلاً من أصول الكلمة المعجمية، التي أخذها الصرفيون في حسبانهم عندما قرروا قواعد علم الصرف، وأن الأصل الثالث لام الكلمة قد يتحول إذا تعرضت الكلمة لتقلبات صرفية، وهو الأصل الوحيد الذي تتجاذبه القواعد التركيبية كذلك؛ لأنَّه يتأثر بالعوامل النحوية، التي تنقل آخر الكلمة من السكون إلى حركة ما، وهذا التغيير يوجد مزدوجات حركية في تراكيب يحدد بقاءها كل من القانون الصوتي والقانون النحووي والدلالي، فقد يؤثر القانون في بعض التراكيب بالقوة نفسها التي أثر بها في الكلمات، وقد يتختلف في غيرها، وهذه أهم التحولات التي سارت عليها المزدوجات في التراكيب:

-1 الفتح: للفتحة وظائف نحوية باعتبار خصائصها الصوتية، وباعتبار نوع الكلمة من حيث تأثيرها بالعامل النحووي من عدمه (معربة أم مبنية)، وهي تتشكل مع أشباه الحركات مزدوجات حركية، من ذلك المزدوجان *ya* و *Wa* في آخر الفعل المضارع المعتل عند نصبه، وسبق أن البنية اللغوية للغة العربية قد حافظت على هذين المزدوجين في أغلب السياقات، فتظهر الفتحة على الفعل المعتل عندما تسبقه أداة نصب نحو: لَنْ يَدْعُوْ وَلَنْ يَرْمِيْ. والواو والياء هنا صامتان يمثلان البداءة للمقطع الصوتي، وهم جزء من الجذر الصرفي للكلمة، ولكن الفتحة عالمة النصب في المرب، ولا تحمل هذه العالمة في الفعل معنى (الإسترابادي، 1993، 1 / 25، 54)، إنما هي عالمة على أن الفعل سبق بادأة من أدوات النصب. ويظهر هذا المزدوج أيضاً عند إسناد الفعل لألف الآثنين فنقول: يدعوان ويرميان، ولن يدعوا ولم يرميا، فالألف فتحة طويلة، وهي جزء من المزدوج مع أنها ككلمة منفصلة دلالياً، تحمل معنى الضمير المثنى القائم بوظيفة الفاعل، ويتشكل كذلك في حالة نصب المنقوص نقول رأيت القاضي أو قاضياً أو قاضياً عادلاً، وتؤدي الفتحة هنا وظيفة النصب، وهي عند الرضي الفضلة (الإسترابادي، 1993، 51/1)؛ لأنَّ هذا الجزء من المزدوج يؤدي وظائف نحوية لا يمكن الاستغناء عنها بقى ولم يتحول.

-2 الكسر: للكسرة أيضاً وظائف نحوية تختلف باختلاف مواطن وقوعها في الجملة، فقد تكون عالمة للجر في المصطلح

النحوى الذى يحمل دلالة الإضافة (السابق 1/54)، وقد تكون عالمة بناء لا تحمل دلالة وظيفية، يحتاج فهم وظيفة الكلمة حينئذ إلى فهم البناء التركيبى للجملة النحوية، وقد تكون أيضا ناتجة عن عوامل صوتية تركيبية، يفقد آخر الكلمة بما بنيته العميقه؛ ليتتج عنها بني متحولة آل إليها الواقع اللغوى. ويتشكل بالكسر المزدوجان *y1* و *w1* في الموضع التركيبية الآتية:

أ- يتكون المزدوج *y1* عندما تدخل كلمة القاضى أو الرامي في تركيب تكون فيه مجرورة لا تنتهي بما الجملة كما في: هذا بيت القاضى أو هذا بيت قاضى؛ لأننا عند الوقف نحذف الكسرة، وينتفي وجود المزدوج، ولا يظهر إلا في حالة الوصل وظهور الكسرة لتدوى وظيفتها النحوية، نحو: مررت *بـ(قاضين)* عدل، وهذا بيت القاضى عمر، وفي الكسر تماثل بين شبه الحركة والحركة، ووصف الأقدمون هذا بقولهم: "لا يكسرن الياء لأن الكسر من الياء فكرهوا اجتماع ذلك" (الأخفش، 1990، 2/379)، فحذفت الياء (شبه الحركة) ومطلت الحركة في الوقف، وعند الوصل يتكون المقطع (ص ح ص)، وهو ما يعبر عنه قدما باجتماع الساكنين، فقصرت الحركة (الشايق، 1989، ص 72، 73)، فالكسرة باقية تؤدي وظيفتها النحوية في الوقف والوصل بالتطويل أو بالقصير وما حذف هو لام الكلمة التي تشكل جزءا من البناء الصرى للكلمة، ولكن المؤثر في هذا التحول وجودها في تركيب نحوى وصوتى معين، وفي تركيب آخر قد تحافظ العربية على هذا المزدوج، قال الرضي: "اجتماع الياءين ليس في الشقل كاجتماع الواو والياء" (الإستراباذى، 1982، 91/3)، ذلك نحو قوله تعالى: «فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرَ أَحَدًا» [مريم: 26] إذ مثلت الياء المتحركة بالكسر في (ترين) المزدوج *y1*، الذي تكون نتيجة إسناد الفعل ترى إلى ياء المخاطبة، وكان في حالة جزم تلزم عالمة حذف التون في الفعل، وأكّد الفعل بالتون الثقيلة، بالنظر للبنية العميقه للجملة فهي تكون من: ترى + ي + ل، فإسناد الفعل للباء الساكنة كون أربع حركات متتالية، وهذا مناف للنظام المقطعي للغة العربية، فحذفت لام الفعل؛ لأن الياء تقوم بوظيفة نحوية أساسية وهي الفاعلية، التقت الياء مع التون الساكنة فتكون المقطع (ص ح ص) وصلا فكان لابد من تحريكها بالكسر؛ ليعود المزدوج *y1* بالظهور والبقاء.

وهي قوله تعالى: «وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخٍ» [إبراهيم: 22]، المشهور فيها وفي نحوها فتح الياء وصلا، ولكن من العرب من يكسرها، وجاءت بها قراءة حمزة، وانتقد بعض الأقدمين هذه القراءة، ووصفوا من رواها بالوهم، منهم: (الفراء، 1983، 2/75) (الزجاج، 1988، 3/159)، (التحاس، 1985، 2/368-369)، وعلل الفراء الكسر بأن القارئ ظن أن الياء خاضفة للفظ كله، والياء خارجة من ذلك. (الفراء، 1983، 2/75)، فهي هنا كسرة بناء لا كسرة إعراب، فالأصل: مصريخين أضيف إلى ياء المتكلم، حذفت التون للإضافة، فقيل: مصريخي، فتحت الياء الثانية؛ لالتقاء الساكنين واستثنال الكسر فخلوف بالفتح ثم أدغمت الياءان، ويرى أبو حيان أن تحريك الياء للكسر عند التقاء الساكنين قياس حسن، (الأندلسى، 1993، ص 5/409)، وهو أصل القاعدة، التحول الأول للبنية العميقه الذى وجدوه ثقيلا، ففروا منه إلى الفتح، ولكن بقاء هذه اللغة يدل على عادة لغوية استخفتها بعض القبائل دون الأخرى، وما زالت هذه اللغة موجودة عند أهل الشام إلى يومنا هذا.

ب- يتكون المزدوج *w1* عند إسناد الفعل المضارع الناقص الواوى إلى ياء المخاطبة. فكانت تحولات تركيب الجملة كالتالى: تغزوين تمثلت حركة العين مع حركة اللام، وأسقطت شبه الحركة لتكون البنية الأخيرة للتركيب باندماج الحركتين في حركة واحدة طويلة، فتصير تغزيرين (الشايق، 1989، ص 65)، والياء تحقق وظيفة الفاعل؛ لذلك وجب أن تبقى:

تغزوين \longleftrightarrow *ta8zaIna* \longleftrightarrow *ta8ziwina* \longleftrightarrow *ta8zuwina*

وقد تحفظ العربية في بعض التراكيب على هذا المزدوج، كما هو في قراءة قوله تعالى: **﴿إِشْتَرُوا الصَّلَالَةَ﴾** بكسر الواو فراراً من التقاء الساكنين (ابن جني، 1966، 2/97)، وهو ما يفسر حديثاً بالفار من المقطع (ص ح ح ص) وصلا.

3- **الضم**: عالمة الرفع في المزدوج، و"جعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد، وهي ثلاثة: الفاعل والمبتداً والخبر" (الإسترابادي، 1993، 1/51)، والمقصود بالعمد هو الركن الأساس في الجملة، وما زاد عليه فهو فضلة، والمسند إليه لا يكون إلا مبتداً أو فاعلاً، والمسند ما يخبر به عنه سواء كان فعلاً أم خبراً، وإذا ما رجعنا إلى آراء النحاة في كيفية المسند والمسند إليه نرى ... أنهم يقيدون المسند بأن يكون نكرة، والمسند إليه بأن يكون معرفة، والنكرة مجهرة والمعرفة معلومة فما دامت النكرة مجهرة فالسامع يحتاجها، أي تكون جديدة بالنسبة له، ومادامت المعرفة معلومة فالسامع لا يجهلها؛ لأنها قديمة بالنسبة له" (بشير، 2005، ص 88)، فكلمتا القاضي وقاض إذا رفعتا يتحدد احتمال موقعهما الوظيفي بناء على ما سبق قبل دخولهما التركيب، فإذا (القاضي) يحتمل أن يكون مسند، ولا يحتمل ذلك في (قاض)، "فالمسند هو البؤرة المركزية في الجملة العربية؛ لأنها هو المعلومة الجديدة بالنسبة للسامع، والمسند إليه هو المعلومة القديمة التي علمها السامع فيما سبق" (بشير، 2005، ص 87)، وقد يكون الضم كغيره من الحركات عالمة بناء لكلمة لا تتحدد وظيفتها النحوية إلا بفهم دلالة التركيب، أو يكون في الفعل المضارع ولا دلالة نحوية له- كما سبق ذكر ذلك في الفتح-، ويقع الضم في المزدوجين **WU** و **yu** في لام الكلمة إذا انتهت بشبه الحركة وتحركت بالضم، كالتالي:

أ- يوجد المزدوج **WU** عندما يسند الناقص الواوي إلى واو الجماعة فيكون على هذا النحو: (يدعوون)، حذفت الواو الأولى للمخالفة، وبقيت واو الجماعة؛ لأنها تمثل وظيفة الفاعل، وتحفظ العربية بهذا المزدوج في الفعل نفسه، وكذلك الفعل الذي يتنهى بالألف، نحو: (ترى)، عند إسنادها إلى واو الجماعة وتوكيدها بالتون، فيقال: (تدعون)، و(ترؤون)؛ لاجتماع الواو الصائمة مع نون التوكيد الساكنة، فيتكون المقطع المستقل وصلا (ص ح ص)، وهذا المقطع تفر منه العربية وصلا باختزال الصائمة الطويل، وعندئذ يعود المزدوج الحركي **WU** للظهور مرة أخرى، قال تعالى: **﴿لَتَرَوْنَ الْجَحِيمَ﴾** [التكاثر: 6]، وكذلك يبقى في مثل قوله: **﴿إِشْتَرُوا الصَّلَالَةَ﴾** تحركت الواو بالضم للسبب السابق، وهو مطرد في واو الجماعة إذا سكن ما بعدها، وعلل الرضي ذلك بقوله: "لم تقبلوا عروض الحركة لما ذكرنا في باب التقاء الساكنين، ولكن الواو والياء اسمين مستقلين، فلا يغيران" (الإسترابادي، 1982، 3/110)، وهو تعليل يبرز الوظيفة النحوية التي يمثلها المزدوج؛ فالواو هنا اسم مستقل وظيفته الفاعلية، والحركة وإن كانت عارضة لأداء وظيفة صوتية، فهي ليست بالقوة التي تمكنها من تغيير بنية الفاعل.

ب- يتشكل المزدوج **yu** إذا أُسند الناقص اليائي إلى واو الجماعة، نحو: (يرمون)، والأصل: (يرميون)، ويعلل ابن جني ذلك بقوله: "ألا ترك نقلت ضمة ياء يرميون إلى ميمها، فابتزت الضمة الميم كسرتها، وحلت محلها فصار: يرمون" (ابن جني، د ط ، خصائص العربية، 3/136، 137)، ومبداً نقل الحركات لم يعد مقنعاً في الدراسات اللسانية الحديثة؛ لذلك فسر الشايب هذا التحول بمحاثة الميم لضمة الواو عند حذف الياء التي تتشكل المزدوج **yu** ثم امتصت ضمة العين ضمير الجماعة. ومع التحفظ على تعبير (امتصاص الحركات)، فقد اختلف تفسيره هنا عن تفسيره لتحولات الفعل الماضي دعوا بتسكين العين، وأرى أنه أقل تكلفاً من هذا التفسير (الشايب، 1989، ص 61، 65). ويظهر هذا المزدوج كذلك في الاسم المنقوص، نحو: (قاضٍ) و(رامٍ) حالة الرفع وصلا، والأصل: (قاضٌ) و(رامٌ)، وقد سبق بيان التحولات فيه، يزيد عن المجرور محاثة الضمة للياء، فلا يقال قاضٌ هنا.

السكون: هو الحالة التي يكون عليها اللفظ قبل دخوله التركيب، قال الرضي عند تفسيره مفهوم اختلاف الحركات في تعريف الإعراب: "قال (زيد) مثلاً في حال الإفراد لم يستحق شيئاً من الحركات، فلما ضمت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت، أي انتقلت من حال السكون إلى هذه الحركة المعينة، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر" (الإسترابادي، 1993، 1/46)، وهذا يدل على أن السكون عنده هو الأصل ولا وظيفة له؛ لأن التغير والاختلاف يؤتى به لإبراز وظيفة ما؛ لذلك حدد الرضي أن الرفع عالمة العمدة والنصب عالمة الفضلة والجر عالمة الإضافة، ولم يحدد معنى الجزم؛ لأنه - كما سبق - لا يعترف باختلاف المعاني النحوية للفعل المضارع نتيجة اختلاف علاماته، ومع ذلك فإن الجزم في الفعل المضارع يدل تركيبياً على وجود الفعل بعد أداة جازمة، وجزم الناقص لا يشكل ازدواجاً حركياً، بل تقصير الحركات الطويلة بمحذف جزء منها وهو الحركة القصيرة، نحو: لم يدُع ولم يرم ولم يخش؛ لاستحالة إسكان الحركة، أما الاسم المعرف فلا يسكن إلا في حالة واحدة وهي عند الوقف، وهي حالة تسمح بالقطع (ص ح ح) الذي تفر منه العربية وصلا في نحو: هداي، مثواي، محياي فإن ياء الإضافة تشكل صامتاً؛ لتحركها بالفتح، وتسكن عند الوقف، ولكن قراءة نافع: 《فُلَّ إِنَّ صَلَاتِي وَسُكُونِي وَمَحَيَّيِّ وَمَنَّانِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ》 [الأنعام: 162] بتسكن ياء محياي وصلا تعد مشكلة لو طبقت على النظام اللغوي العربي، فإن اعتبرت الياء ساكنة أصلاً فهي لا تخلو من أن تكون حرف مد ويستعمل في النظام المقطعي توالياً أربع حركات، أو حرف لين (شبه حركة)، فتشكل المزدوج *ây* يندر بقاؤه في العربية، فيعامل كما هو الحال في بناء وكساء، بمحذف شبه الحركة وتحقيق الحركة همزة، ولم يحدث لهذا التغيير لوجود اسم له وظيفتان دلالية ونحوية وهو ياء الإضافة؛ لذلك وجهت القراءة على أنها أجريت مجرى الوقف. (الأندلسبي، 1993، 4/262)

نتائج البحث:

- أعاد هذا البحث دراسة هذه الظاهرة بشكل أكثر تنظيماً لمسارات تحول البنية العميقية في الموضع التي تحتوي على المزدوج الحركي، حيث أفاد من الدراسات السابقة في جمع مواضع هذه الظاهرة التي كانت تدرج ضمن الظواهر الصرفية فحسب، وكانت تعلل هذه التحولات بناءً على الجانب التشكيلي، وهذه الدراسة اهتمت بالجانب الوظيفي الذي يشغل المزدوج الحركي في مستويات اللغة الصوتية والصرفية والتركيبية.
- يؤدي المزدوج الحركي وظيفة صوتية تتمثل في تشكيله وحدتين صوتتين في المقطع لا وحدة واحدة، ما يميزه عن المزدوجات الحركية في اللغات الأخرى.
- ينتظم المزدوج الحركي مع فوئيمات أخرى ليشكل بنية الكلمة الدلالية المتمثلة في الجذر الصري للكلمة، فهو يؤدي وظائف دلالية في جذر الكلمة حسب موقعه منها فاءً كان أو عيناً أو لاماً أو حرفًا زائداً معنى صري، وهذا ما جعل الأقدمين يخلطون بينه وبين الحركات الطويلة في الوظيفة الصرفية.
- التحولات التي تشير إليها بنية الكلمة نتيجة المزدوجات تخرجها من البنية العميقية للصيغة الصرفية إلى صيغ أخرى متحولة ضمن مسارات منتظمة.

5- قد تحافظ العربية في بعض التراكيب على المزدوجات التي تفر منها عند بناء الكلمة إذا كان يؤدي وظيفة نحوية كالفاعلية والإضافة وغيرها.

6- قد تختلف وظيفة الحركة عن وظيفة شبه الحركة في المزدوج الواحد عند تركيبه.

7- يسير المزدوج الحركي بنظام ثابت أثناء تحولاته، ما جعل خط سير هذه التحولات متقاربا يصل إلى الاتراد، ووضوح البحث هذه المسارات؛ ليسهل على الطالب جمعها بطريقة جديدة، تقوم على وظائف المزدوج اللغوية.

8- فسر الأقدمون التحولات الصرفية للكلمة بتعليقات، صار من الضرورة إعادة النظر فيها بعد استقرار علم الأصوات الحديث.

9- يتanax القانون الصوتي مع الوظيفة النحوية لتشكيل التراكيب في العربية، فيقف عاجزا أمام ضرورة بيان ما تؤديه من دلالات نحوية.

النوصيات:

يوصي البحث بالآتي:

- 1- إعادة النظر في التفسيرات القديمة الغامضة للظواهر الصرفية والنحوية، وإيجاد مقاربات لسانية حديثة لها.
- 2- دراسة الوظائف الجزئية للظواهر في شتى مستويات اللغة وتوظيفها لفهم وظائفها الكلية.

المصادر والمراجع:

- 1- إبرسام جمیل. (السنة 11، ع 72 حزیران، 2007). التتابعات الصوتية المابطة وسلوكها في أبنية العربية دراسة نطقية فیزیائیة. مجلة مجمع اللغة العربية الأردنی ، الصفحات 73-116.
- 2- إبراهيم أنيس. (لا ت). الأصوات اللغوية. القاهرة: مطبعة نهضة مصر.
- 3- ابن الأباري. (1980). البيان في غريب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
- 4- ابن الجزري. (د ط). النشر في القراءات العشر. بيروت: دار الكتب العلمية.
- 5- ابن حني. (1966). المحتسب في تبيین وجوه شواذ القراءات. تحقيق علي البحدی وعبد الفتاح شلبي، القاهرة.
- 6- ابن حني. (1954). المنصف تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمین. القاهرة: إدارة إحياء التراث القديم.
- 7- ابن حني. (د ط). خصائص العربية. القاهرة: المكتبة العلمية.
- 8- ابن حني. (د ط). سر صناعة الإعراب.
- 9- ابن عصفور. (1996). الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- 10- ابن منظور. (د ط). لسان العرب. السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

لیلی عبد الرزاق محمد الزقزی

ابن عييش. (2001). شرح المفصل. بيروت: دار الكتب العلمية. -11

ابن عييش. (لات). شرح المفصل. القاهرة: المطبعة المنيرية. -12

أبوحيان الأندلسي. (1993). تفسير البحر الحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معاوض. بيروت: دار الكتب العلمية. -13

أحمد المتوكل. (1987). اللسانيات الوظيفية مدخل نظري. بيروت/طرابلس/بنغازي: دار الكتاب الجديد المتحدة. -14

أحمد مختار عمر. (1997). دراسة الصوت اللغوي. القاهرة: عالم الكتب. -15

الأخفش. (1990). معاني القرآن، تحقيق هدى قراءة. القاهرة: مكتبة الحانجي. -16

الشمايني. (1999). شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم البعيسي. الرياض: مكتبة الرشد. -17

الرضي الإسترابادي. (1993). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن الحفظي. الرياض: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود. -18

الرضي الإسترابادي. (1982). شرح الشافية، تحقيق محمد نور و محمد الرفراز و محمد محي الدين. بيروت: دار الكتب العلمية. -19

الرضي الإسترابادي. (1982). شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية. -20

الزجاج. (1988). معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي. بيروت: عالم الكتب. -21

السيرافي. (2008). شرح الكتاب، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي. بيروت: دار الكتب العلمية. -22

الفراء. (1983). معاني القرآن. بيروت: عالم الكتب. -23

المبرد. (1994). المقتضب. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. -24

التحاس. (1985). إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد. بيروت: عالم الكتب. -25

ثمام حسان. (1994). اللغة العربية معناها ومبناها. الدار البيضاء: دار الثقافة. -26

ثمام حسان. (1990). مناهج البحث في اللغة. القاهرة: المكتبة الأنجلو-مصرية. -27

سعيد شواهنة. (العدد الثالث عشر حزيران، 2008). المزدوج الحركي بين الحقيقة والوهم. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، الصفحات 391-404. -28

سيسيويه. (1988). الكتاب. القاهرة: الحانجي. -29

عبد الصبور شاهين. (1980). المنهج الصوتي للبنية العربية. بيروت: مؤسسة الرسالة. -30

عبدالله الكعائنة. (1995). أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية (رسالة ماجستير). الأردن: جامعة اليرموك. -31

فوزي الشايب. (2004). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة. إربد : عالم الكتب الجديد. -32

فوزي الشايب. (1989). تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي. حوليات كلية الآداب ، الصفحات 9- 91. -33

كمال بشر. (1998). دراسات في علم اللغة. القاهرة: دار غريب. -34

كمال بشر. (2000). علم الأصوات. القاهرة : دار غريب. -35

-36 مبارك مبارك. (1995). معجم المصطلحات الألسنية. بيروت: دار الفكر اللبناني.

-37 مجدي شحادات وآخرون. (ج2، ع43 فبراير، 2024). أثر المزدوج الحركي في بنية الكلمة. مجلة جامعة الأزهر ، الصفحات 1438-1459.

-38 محمد الخولي. (1999). قواعد تحويلية للغة العربية. الأردن: دار الفلاح.

-39 محمد عبدالعزيز عبدالدائم. (2006). النظرية اللغوية في التراث العربي. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.

-40 معن بشير. (ع1 مج 2، 2005). البؤرة المركبة في الجملة العربية- المعلومة الجديدة والمعلومة القديمة. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، الصفحات 81-101.

-41 مكتب تنسيق التعريب. (2002). المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. الدار البيضاء: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

-42 نقره كار. (2014). مجموعة الشافية تحقيق محمد عبد السلام شاهين. بيروت: دار الكتب العلمية.